على حساب أمن جاراتها. وعلى سبيل المثال، فان التمسك باستمرار احتلال اسرائيل لهضبة الجولان السورية يستند الى ذريعة ان ذلك ضروري لأمن اسرائيل، مع انه يشكل انتهاكاً واضحاً لأمن سوريا. فالهضبة أقرب الى دمشق منها الى تل ـ أبيب.

○ لا تنظر اسرائيل الى السلام باعتباره ضماناً للأمن، بل ان ضمانها الوحيد هو قوتها العسكرية المتفوقة، والتي تشكل المناطق المحتلة العام ١٩٦٧ جزءاً رئيساً منها. ولهذا، فهي ترفض، على العموم، مقايضة هذه المناطق بالسلام مع محيطها، وتفضل استمرار الوضع الراهن على السلام. وقد تعرض الرئيس الأسبق للمخابرات الاسرائيلية، يهوشفاط هركابي، الى قضية تعارض مفهوم الأمن الاسرائيلي مع السلام، عندما قال: «ان اسرائيل، نظراً الى طبيعة وضعها، تفضل الوجود في خطر على ان تقدم تنازلات تعرضها لخطر القضاء على وجودها»(٤٢). وكان وزير الدفاع الاسرائيلي الحالي، اسحق رابين، أكثر وضوحاً في التعبير عن هذا الموقف، عندما قال، في أواخر العام الماضي، في أثناء جولة انتخابية: «اننا لن نعود الى حدود ١٩٦٧، حتى لو لم نحقق السلام»(٤٣).

○ اذا كان الأمن، بمعناه العام، يتطلب سلوكاً دفاعياً في أهدافه النهائية، بمعنى حماية الذات، فان السلوك الأمني الاسرائيلي هو سلوك هجومي عدواني، ينهض على تحطيم مرتكزات أمن الدول العربية المجاورة، ومنعها من تحقيق سيادتها الفعلية، حتى على أراضيها التي تقع خارج الاحتلال. فاسرائيل تعتبر ان امتلاك أي دولة عربية قريبة مستوى من القوة الكافية للدفاع عن نفسها هو ذريعة مناسبة لشن الحرب عليها. والحرب، في المنظور الاسرائيلي، «يجب ان لا تنحصر أهدافها في الحاق الهزيمة بالعدو؛ بل يجب ان تشمل، أيضاً، تدمير القاعدة العسكرية والاقتصادية للعرب تدميراً كلياً؛ كما يجب تقويض القوة البشرية المقاتلة بشكل مستمر، ومنهجي...»(٤٤).

واذا كان التوتر النفسي يخلق تماسكاً سلبياً بين أفراد القاعدة الجماهيرية في اسرائيل ازاء الخطر الخارجي، فان مفهوم الأمن يحقّق هدفين في منتهى الأهمية بالنسبة الى التجربة الاسرائيلية. فهو، من جهة، يوحّد القوى السياسية الرئيسة في اسرائيل، خاصة عندما ترتفع وتيرة التوتر الأمني الحقيقي عند الاعداد للحرب، أو في أثنائها، أو بعد شن حرب ناجحة؛ تحقيق مكتسبات على الأرض.

فقبل شن حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧، دخل معظم الأحزاب الرئيسة في حكومة التكتل الوطني بزعامة حزب العمل. واستمرت هذه الحكومة، بعد الحرب، من أجل الحفاظ على المكتسبات التي تحققت. وفي العام ١٩٦٨، اعترف رئيس كتلة جاحال في الكنيست، يوحنان بادر، بـ «ان المعارضة ليست ضرورية في الوقت الحاضر... ينبغي التخلي عن المعارضة، وعن ضمانات النظام الديموقراطي، عندما تتطلب ذلك مقتضيات الأمن»(٤٥). وهذا الموقف شبيه بموقف شمعون بيرس، الذي أعلنه عقب اندلاع حرب العام ١٩٨٢، عندما قال: «ان الشعب، بكامله، يجب ان يكون موحّداً؛ وان الاعتبارات الأمنية يجب ان تكون موجّهة لنا. ان المعارضة لا تعتقد بأن هذا وقت الخلافات. ومنذ لحظة العملية العسكرية انتهى النقاش»(٤٦). ومن جهة أخرى، فان الأمن يشكل أهمّ نقاط التقاطع بين الأهداف الواعية للنخبة السياسية الاسرائيلية، وبين الاحتياجات النفسية للقطاعات الواسعة من الجمهور الاسرائيلي، الذي يصعب عليه، في معظم الحالات، التمييز بين الأمن الحقيقي (الدفاعي)، والأمن المموّه (العدواني). فالتعبئة النفسية التي تمارسها القيادة الاسرائيلية على جمهورها هي واحدة، سواء في الدفاع أم في الهجوم، وأساسها هو التهويل بالمخاطر التي تتهدد الاسرائيليين، وبضرورة الخروج الى الحرب لدرء هذه المخاطر، ممّا يحقق أعلى مستويات الولاء للقيادة من قبل